الديمقراطية والعملية السياسية ومقصلة هيئة المساءلة والعدالة...!!

بقلم: خوشابا سولاقا

من المفروض أن تكون الديمقراطية حاضنة آمنة للصراع والتنافس الفكري والسياسي بين الآراء والأفكار المختلفة للكتل والاحزاب السياسية من أجل التناوب على السلطة بالطرق السلمية وبشفافية من خلال صناديق الاقتراع والأحتكام الى جماهير الشعب وليس أن تتحول الديمقراطية سيفاً بتاراً على الرقاب لأقصاء الخصوم وإسقاطهم سياسياً بأعتماد أساليب ملتوية ذات شكل ديمقراطي مغلف بالقانون ولكن بمحتوى يقود الى الدكتاتورية من خلال إستغلال وإستثمار سلطة القانون ومؤسسات الدولة لصالح القائمين عليها وبالاستناد الى خلفيات الماضي السياسية وثقافة الثأر والانتقام والشك بالآخر وتخوين الخصم السياسي وبالتالي إسقاطه سياسياً، إن مثل هذه الاساليب تشكل بحد ذاتها إسقاطاً للديمقراطية نفسها وإقصائها من الحياة السياسية.

عند تحليلنا ودراستنا للواقع العراقي وتاريخه السياسي وخارطته السياسية من حيث تواجد وإنتشار القوى والتكتلات السياسية المتنوعة في قيمها وأيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية ومنطلقاتها الفكرية وخلفيات تكوينها تاريخياً وإجتماعياً على الساحة العراقية سوف لانجد بديلاً أفضل للديمقراطية كمنهج سياسي وكنظام لادارة شؤون الدولة والحكم في ظل هذا التنوع والتعدد، إذا كان ذلك محكوماً بمعايير أخلاقية شفافة ورؤيا وطنية صادقة لأجل توسيع قاعدة المشاركة لكل القوى السياسية العراقية في العملية السياسية الجارية لغرض استقرار الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية في البلد عندها سوف لايكون أمام النخب السياسية العراقية الوطنية المخلصة غير العمل والبحث لأيجاد صيغة لادارة الدولة بالشكل الذي تعبر عن إرادة هذا التنوع والتعدد القومي والديني والطائفي والسياسي في العراق الجديد، وعندها سوف لانجد صيغة اكثر ملاءمة وتعبيراً من الديمقراطية الليبرالية ذات التوجه العلماني وذات الرؤية الوطنية لاقامة دولة القانون والمؤسسات البعيدة عن مبدأ تقسيم وتكريس الخصوصيات في الواقع السياسي على الأرض على مبدأ تقسيم وتكريس المشروع الوطني وإحترام الخصوصيات الأخرى لكافة أبناء الشعب العراقي، وليس دولة الأحزاب والأشخاص والجماعات. إن ماجرى من إقصاء وإستبعاد للمرشحين للانتخابات البرلمانية القادمة لمجلس النواب العراقي تحت يافطة تطبيق القانون والدستور من خلال هيئة المساءلة والعدالة ماهو إلا عملية خلط الاوراق وتضليل المواطن وتشويه قناعاته في إختيار من يراه الأفضل لتمثيله في شغل مقاعد مجلس النواب من جهه وإسقاط الخصم سياسياً من جهه أخرى وذلك من خلال تسييس هذا الموضوع الحساس جداً من قبل أطراف لها وجود مؤثر في تركيبة هيئة المساءلة والعدالة ومهيمنة على توصياتها وبالتالي توجيهها لأسقاط البعض سياسياً لحساب البعض الآخر من الكتل المتنفذة في صياغة وصنع القرار السياسي العراقي وبذلك يكون قد تحولت هيئة المساءلة والعدالة الى مقصلة على رقاب الخصوم السياسيين الآخرين.

وقد استغلت ظاهرة إجتثاث البعث والبعثيين في كل المناسبات من قبل البعض من القوى السياسية المتنفذة إستغلالاً سياسياً سيئاً بأمتياز الى أقصى الحدود كوسيلة فعالة لاقصاء وإسقاط المتنافسين من المرشحين من القوائم الأخرى من جهه وإرباك الوضع السياسي المرتبك والقلق أصلاً بسبب نشاط الارهاب والارهابيين من جهه ثانية في سبيل خلق وضع خاص يلائم تطلعات واجندات تلك البعض الانتخابية.

حيث من الملاحظ بوضوح أن تركيز دولة السيد رئيس الوزراء في كل خطاباته ولقاءاته بالجماهير في الفترة الأخيرة كان منصباً على التحذير من خطر البعثيين ومحاولة عودتهم للحكم وإن كان ذلك للاستهلاك والدعاية الانتخابية إلا أنه ساهم بشكل فعال في تحشيد الشارع وتوجيهه بهذا الاتجاه بغرض جعل الناخب الذي تضرر من البعثيين ونظامهم وعلى مثلهما الآخرين الابتعاد في تصويته عن تلك القوائم المتهمة بالولاء والترويج لفكر حزب البعث... وهذا الاسلوب أو هذا النهج السياسي كان من الاسباب التي دفعت بهيئة المساءلة والعدالة الى التوصية بإقصاء واستبعاد الكثير من المرشحين وبالأخص من تلك القوائم التي تبنت الخطاب الوطني ونأت بنفسها عن الخطاب الطائفي والمعروفة تاريخياً بتوجهاتها الوطنية والديمقراطية وغير المؤمنة بالطائفية والمحاصصة الطائفية والقومية على حد سواء. وقد خلق هذا التوجه مناخاً ملائماً وظروفاً مناسبة للعودة بالعملية السياسية الى المربع الاول بعد كل ماقدمه الشعب العراقي بكل أطرافه المشاركة في العملية السياسية والاطراف الداعمة والساندة لها من التضحيات البشرية والمادية من اجل إنجاح هذه العملية والوصول بها الى شاطيء الأمان والخروج بالعراق من هذا النفق المظلم الذي حشر فيه حشراً وإنقاذه من السقوط في مستنقع الحرب الاهلية الطائفية والقتل على الهوية، هذا إضافة الى ما شكله هذا الاسلوب من خلال هذه الأجراءات بصورة غير مباشرة من ترويج لأفكار حزب البعث وإنكالها في المجتمع وبالتالي أصبح الحديث في الشارع كله يدور حول حزب البعث وإمكانية عودته الى السلطة من جديد وإظهاره بمظهر الضحية والمظلوم وليس بمظهر الجلاد الظالم كما ينبغي أن يظهر دائماً، الجميع متفق على وجوب إقصاء البعثيين الصداميين ومنعهم من التسلل والعودة على المسرح السياسي ممن إرتكبوا الجرائم بحق الشعب العراقي وتلطخت أيديهم بالدماء العراقية وفقاً للقانون ومن خلال القضاء، ولكن ليس كل المنتمين الى حزب البعث والمرتبطين بأجهزة الدولة البعثية التي دامت قرابة الاربعة عقود لأن ذلك سيشكل ظلماً على الكثيرين من أبناء الشعب العراقي اضافة الى انه سيشكل اضعافاً لامكانيات الدولة وخسارة الكثير من خبراتها المتراكمة والمتدربة والمؤهلة في مختلف الاختصاصات والتي هي بأمس الحاجة اليها الآن، ولذلك ينبغي التمييز بين هؤلاء واولئك المجرمين لكي تكون هيئة المساءلة والعدالة منصفة في عملها [illegible] أجبرتهم ظروفهم المعاشية وطبيعة الحياة والقوة الغاشمة للحزب والسلطة على الانتماء وبالتالي هم ضحية وليسوا الجلاد ليكون التعامل معهم على أساس الجلاد.

إن استمرار هيئة المساءلة والعدالة والتي لا تمتلك لحد الآن بأشخاصها الحاليين الشرعية القانونية والدستورية على هذا النهج في تعاملها مع هذا الموضوع الحساس وبهذه الطريقة الانتقائية وبأيحاء وتأثير ثقافة الثأر والانتقام من أجل إقصاء الخصوم السياسيين في العملية الانتخابية، تشكل خرقاً للدستور وطعناً بنزاهة وشفافية وشرعية الانتخابات إضافة الى تحول عملية المساءلة والعدالة الى مذبحة للعملية الديمقراطية وحرية الفكر والرأي في العراق وبالتالي تشكل مقبرة للمصالحة الوطنية والعملية السياسية المتعثرتان أصلاً، في الوقت الذي يتطلب الأمر من الجميع بشكل عام ومن القائمين على صنع القرار السياسي العراقي بشكل خاص غير ذلك تماماً، أي العمل لأجل استمرار المصالحة الوطنية والعملية السياسية وضم كل القوى السياسية الوطنية العراقية الى هذا الموكب المتنوع التكوين والشامل لكل الاطراف العراقية المتخاصمة والحريصة على مصلحة الوطن للوصول بسفينة العراق الى بر الامان والحياة الكريمة، وأن ترفع شعار تحقيق المصالحة الوطنية وفق مبدأ "مصالحة الشجعان" القائمة على اساس تقديم التنازلات المتقابلة من أجل هدف اسمى مع تشديد الأقصاء والاستبعاد للقيادات والكوادر البعثية الصدامية العليا ومنعهم من تولي مناصب مهمة وحساسة في الدولة، وكذلك إقصاء من يثبت عليه بالدليل القاطع إرتكاب الجرائم أو سبب بإرتكابها عن عمد من البعثيين وأزلام النظام السابق من الاجهزة القمعية من غير البعثيين ممن أرتبطوا بهذا الشكل أو ذاك بأجهزة النظام القمعية برغبتها وقناعتها دون إجبارها على ذلك من أجل تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة وتلطخت أيديهم بدماء العراقيين وان تطبق هذه الاجراءات بحق الاخرين من الاحزاب والحركات السياسية ممن لهم جرائم وتوجهات فكرية مماثلة تروج للعنصرية والتعصب القومي والديني والطائفي وإثارة النعرات والفرقة بين مكونات الشعب والتي تخالف مضمون المادة السابعة من الدستور وعلى أن يجري ذلك من خلال القضاء وفقاً للقانون والدستور والمواثيق الدولية ولائحة حقوق الانسان، وأن يكون التعامل مع غير هؤلاء تعاملاً سياسياً كمواطنين [illegible]

وعليه فإن الدولة العراقية بكل مؤسساتها الرسمية التشريعية والتنفيذية والقضائية مع المؤسسات الاعلامية ومؤسسات المجتمع المدني تتحمل مسؤولية العودة بالبلاد الى المربع الاول، أي بعبارة أخرى العودة من جديد الى نقطة البداية، في الوقت الذي من المفروض به أن تستمر الجهود والتكاتف في تحقيق المصالحة الوطنية ودفع العملية السياسية بقوة الى الامام نحو أهدافها الاستراتيجية على مسارها الصحيح وأن تطور آلياتها الوطنية وتعزز من الثقة المتبادلة بين أطرافها وأن تعمل على إزالة كل المعوقات من طريق تقدمها الى الامام والتغاضي عن إثارة كل ما يعكر صفاء جو الحوار الوطني الديمقراطي الأخوي بين الفرقاء القائم على أساس نشر مبادىء الحرية والعدالة والمساواة ومحاسبة الجريمة بالطرق القانونية وإشاعة ثقافة التسامح الوطني والمحبة الوطنية على حساب إقصاء ثقافة الثأر والانتقام على خلفيات الماضي السياسية، إن كل هذه المتطلبات الموضوعية التي يقتضيها إنجاح المصالحة الوطنية وبالتالي العملية السياسية في تحقيق هدفها الوطني في بناء دولة ديمقراطية تعددية مدنية دولة القانون والمؤسسات الدستورية وليس دولة أشخاص أو أحزاب تتقاطع بل تتناقض مع ما جاءت به هيئة المساءلة والعدالة وخصوصاً في ظل الظروف الانتخابية التي يمر بها العراق الخارج تواً من تحت مظلة النظام الشمولي الذي دام عقوداً من الزمن والذي كان كل شيء فيه مسيّس للنخاع كما يقول المثل.

حيث كان يجبر العراقيون مقابل لقمة العيش والحصول على وظيفة أو فرصة عمل في مختلف دوائر ومؤسسات الدولة على الانتماء الى حزب البعث ومؤسساته الامنية والعسكرية وكان يتم مساومة السياسيين من الاحزاب الأخرى بعد إسقاطهم سياسياً بالاساليب البشعة بالعمل والتعاون مع الاجهزة الامنية مقابل حياتهم، امور كثيرة من هذا القبيل كانت تحصل في عراق البعث الصدامي، لذلك يستوجب على هيئة المساءلة والعدالة ان تميز بين هؤلاء واولئك المجرمين الذين تلطخت ايديهم بدماء العراقيين.

وعليه فأن اقل مايمكن ان يقال بحق اجراءات هيئة المساءلة والعدالة هو انها اجراءات غير مناسبة في ظروف وزمان ومكان غير مناسبة. لذا على المعنيين بالامر ان كان خدمة العراق وشعبه هدفهم ان يعيدوا النظر بهذه الاجراءات التي تثير الكثير من التساؤلات والغموض حول طبيعتها وخصوصاً إنها اتخذت قبل فترة وجيزة من الانتخابات النيابية مما ألقى بظلال قاتمة من الشك على مصداقيتها وشفافيتها وشرعيتها القانونية، وعليه يتطلب إعادة النظر بتقييمها بواقعية وموضوعية في ظل ظروف العراق التاريخية التي تم التنويه إليها وإيقافها الى حين حيث يكون الوقت والظروف السياسية اكثر مناسبة لقبول التعامل مع مثل هذه الاجراءات [illegible] ذلك عليها خرقاً دستورياً ويطعن بشرعيتها القانونية ومهنيتها وإستقلاليتها...

وفي هذا الجانب ادعو الى الاقتداء بتجربتي إقليم كوردستان العراق وجمهورية جنوب أفريقيا وغيرها من تجارب الشعوب في العالم بصدد التخلي عن ثقافة الثأر والانتقام وتحقيق المصالحة الوطنية والتخلص والتحرر من عقدة الماضي ووساوسه والتطلع الى المستقبل بروح سماحة خالية من الحقد والكراهية، واعتقد جازما ان ذلك يصب في مصلحة حاضر ومستقبل العراق وخير ما يحتاجه الان واستكمالا لهذه الدعوة أؤيد بمبادرة فخامة السيد رئيس الجمهورية 'مام جلال الطالباني' التي اطلقها في مؤتمره الصحفي مع مجموعة من الصحفيين بتاريخ ٢١ كانون الثاني الجاري من عام/٢٠١٠ التي تصلح لأن تكون قاعدة وأساسا لتجاوز هذه الازمة التي يمر بها البلد.

والذي ما يبعث الى الارتياح في هذه المبادرة هو كونها كانت موضع ترحيب وقبول الغالبية من القوى السياسية والتيارات الوطنية والشخصيات الديمقراطية العراقية، وأملنا كبير بكل المعنيين المخلصين الحريصين على مصلحة البلاد من المسؤولين في مجلس الرئاسة ومجلس النواب والحكومة والقضاء والأحزاب السياسية المختلفة ان يقفوا صفاً واحداً يداً بيد لدعم وإسناد هذه المبادرة وتطويرها وجعلها أساسا صالحا لحل وطني شامل من أجل الخروج من هذه الأزمة التي وضعت العراق على مفترق الطرق وتجاوزها بسلام وتحقيق إنتخابات ديمقراطية نزيهة وناجحة ومعبرة بصدق عن إرادة الشعب وأن تكون موضع رضى وقبول الغالبية العظمى من جماهير الشعب وأن تكون رداً صاعقاً للمراهنين على فشلها وبالتالي فشل النموذج العراقي للديمقراطية وأن يكون نجاحها بمثابة وصمة عار وخذلان للمتربصين بمستقبل وسيادة العراق وأن تشكل سداً منيعاً بوجه تيارات الارهاب والارهابيين القادمين من خارج الحدود لتخريب وتدمير العراق وإشاعة الفرقة بين أبنائه ولتكون سيفاً بتاراً لقطع الأيادي الآثمة التي تتدخل في شؤون العراق وتتلاعب بمصيره من خلال قنوات الطائفية البغيضة وغيرها من الامراض التي تضر بوحدة الوطن والشعب... ولترفع صوتنا عالياً يا أبناء الشعب العراقي إتحدوا من أجل حماية وحدتكم الوطنية ونجاح تجربتكم الديمقراطية في بناء العراق الجديد.

> * استغلت ظاهرة إجتثاث البعث والبعثيين في كل المناسبات من قبل البعض من القوى السياسية المتنفذة إستغلالاً سياسياً سيئاً بأمتياز الى أقصى الحدود كوسيلة فعالة لأقصاء وإسقاط المتنافسين من المرشحين من القوائم الأخرى من جهه وإرباك الوضع السياسي المرتبك والقلق أصلاً بسبب نشاط الارهاب والارهابيين من جهه ثانية في سبيل خلق وضع خاص يلائم تطلعات واجندات ذلك البعض الانتخابية

> * إن استمرار هيئة المساءلة والعدالة والتي لا تمتلك لحد الآن بأشخاصها الحاليين الشرعية القانونية والدستورية على هذا النهج في تعاملها مع هذا الموضوع الحساس وبهذه الطريقة الانتقائية وبأيحاء وتأثير ثقافة الثأر والانتقام من أجل إقصاء الخصوم السياسين في العملية الانتخابية، تشكل خرقاً للدستور وطعناً بنزاهة وشفافية وشرعية الانتخابات إضافة الى تحول عملية المساءلة والعدالة الى مذبحة للعملية الديمقراطية وحرية الفكر والرأي في العراق وبالتالي تشكل مقبرة للمصالحة الوطنية والعملية السياسية المتعثرتان أصلاً

قراءات

الاجتثاث والتمييز وما بينهما

جاسم الحلفي

ما كان يمكن لهيئة المساءلة والعدالة ان تستبعد خمسة عشر كيانا سياسيا من خوض الانتخابات قبل خمسين يوما فقط من إجرائها، لو كان هناك قانون للأحزاب مشرع ونافذ في العراق. فرغم أن هذا القانون هو وحده الذي يفترض أن ينظم عمل وإجازة الأحزاب وضمان حقها في ممارسة نشاطاتها، غير أن الكتل المتنفذة لم يرق لها إدارة العملية الانتخابية بصورة صحيحة، كما هي في الديمقراطيات الحديثة في العالم، حيث تدار العملية الانتخابية هناك وفق ثلاثة أسس، قانون الأحزاب، قانون الانتخابات وهيئة مستقلة محايدة نزيهة وكفوءة لإدارة هذه العملية.

أن قضية الديمقراطية وترسيخها تعد واحدة من أهم مواضيع الصراع الدائر في العراق. وتكمن صعوبتها في أسباب عديدة من بينها عدم اهتمام الكتل المتنفذه في تشريع قوانين تعزز الديمقراطية وتخدم المواطنين، حيث لم يشرع عدد من القوانين المهمة منها: قانون الأحزاب وقانون منظمات المجتمع المدني وقانون حماية الصحفيين وكذلك قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي وغيرها.

من جهة أخرى كانت المحاصصة المقيتة، ولازالت، هي الصفحة السوداء في تشكيل الهيئات المستقلة على حساب المواطنة والكفاءة والاختصاص والخبرة. لذا فان التشكيك في دور هذه الهيئات وعدم الثقة بقراراتها هو السائد في أحاديث المواطنين. ولم يكن قرار هيئة المساءلة والعدالة في استبعاد خمسة عشر كيانا من خوض الانتخابات، خارج إطار ذلك رغم استناد الهيئة في قرارها الى المادة السابعة من الدستور.

ومن اجل توفير القناعة بالقرار لا بد من اتخاذ إجراءات عديدة من بينها توضيح ان استبعاد الذين ينطبق عليهم قانون المساءلة والعدالة من تبوء المناصب القضائية والتشريعية والتنفيذية العليا، لا ينبغي تصوره نكوصا عن مبدأ المصالحة الوطنية وتراجعا عنه، فلا مناص من الاستمرار في عملية المصالحة التي يجب ان تشمل الجميع، باستثناء من تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي، إذ ينبغي أن يكون القضاء العادل والمستقل هو الجهة التي تقول كلمتها الفصل بحقهم مع أهمية تامين عودة من كان منتميا الى البعث لأي سبب كان الى الحياة الطبيعية. وفي نفس الوقت لا بد من إنصاف ضحايا نظام البعث الطائفي الصدامي. ولهذا لا بد من طرح التساؤل التالي: كيف يمكن تقسيم الضحايا الى فئات واستثناء البعض منهم والكل يعرف ان الظلم والتعسف لم يحدث بعد انقلاب ١٩٦٨ فقط، وإنما ابتدأ منذ انقلاب شباط الأسود عام ١٩٦٣ الدامي، فهل سنسمع، أيضا، قرارا ينصف ضحايا هذا الانقلاب من سجناء سياسيين وعوائل الشهداء، كي نطمئن بأن العدالة في العراق تسير بعيدا عن الشبهات، وهو ما نريده لها؟

ان أي ادعاء بالعدالة سيكون موضع شك عندما يجري التمييز بين الشهداء والسجناء السياسيين وضحايا هذه الانقلابات من خلال اعتماد منظار الفئوية والحزبية الضيقة.

الموازنة العمومية ومساومات اللحظة الاخيرة

حميد الموسوي

السجال مستمر، والشجار محتدم، والتأجيل متواصل لكن الاصوات الوطنية ومن ورائها الجماهير الواعية اصرت على توقيع قانون الميزانية قبل نهاية شهر كانون الثاني وهذا ما تم فعلا. تبقى مسألة استثمار الاموال المخصصة للمحافظات وهل ستوضع في المشاريع الضرورية والخدمية منها بوجه خاص؟ هل ستعالج ولو جزءا واضحا من معاناة وهموم الطبقات المسحوقة؟ وهل اتخذت التدابير اللازمة لحفظها وحمايتها من الفاسدين والمفسدين؟!.

مع مطلع كل عام يبدأ هاجس اقرار الموازنة العامة يؤرق الجميع، مسؤولين حكوميين ومعارضين، مثقفين ومفكرين وبسطاء الناس. وكأن عرقلة اقرار تلك الموازنة وعدم اقرارها في وقتها المحدد من المسلمات والبديهيات نتيجة تكرار حالة العرقلة والتلكوء في كل عام. الذي شجع على هذه الحالة ورسخها مسألة التوافق والقبول بربط القرارات المختلف عليها بالموازنة العامة، وكما هو معلوم فان بعض القوانين التي تصر عليها بعض الكتل وتتمسك بالمطالبة بالتوقيع عليها دون تعديل او تغيير توضع مقابل التوقيع على الميزانية، وهذا من اغرب المساومات والتي لن تحصل في البلدان الديمقراطية وترفضها جميع النظم الدستورية.

تأجل التوقيع على الميزانية العامة عدة مرات واستغرق الكثير من الجلسات البرلمانية الناقصة النصاب بسبب قضية مدينة كركوك مرة وبسبب تخصيصات المحافظات مرة، وبسبب حصة اقليم كردستان المتميزة مرات وبسبب قانون العفو العام المشروط حينا وغير المشروط حينا اخر، وبسبب قوانين الاستثمار مرة، وقانون شركات النفط مرات، اما في هذه السنة "٢٠١٠" فقد وضع قانون اقرار الموازنة العمومية في كفة وقانون قواعد السلوك الانتخابي في كفة. تلكؤ بعض الكتل او امتناعها عن التوقيع على قانون قواعد السلوك الانتخابي تحت بعض الحجج والاعذار وضعها في موضع التهمة او الشبهة وفتح الباب مشرعا للانتقادات والتعريض، كما زاد الكتل والتحالفات الاخرى اصرارا وامتناعا وشجع بعضها على طرح شروط اضافية مقابل التوقيع على قانون الموازنة العامة الامر الذي زاد المسألة تعقيدا وارباكا.

لاشك ان تزامن عرض بعض القوانين مع طرح قانون اقرار الموازنة امر مقصود وربط التوقيع على القوانين جملة واحدة او عدم التوقيع تقليد غير حضاري وغير ديمقراطي، خاصة وان تأخير توقيع الموازنة العمومية يؤخر تنفيذ جميع المشاريع التي احوج ما تكون اليها المحافظات قبل العاصمة والتي ترتبط بها معاشات الناس وخدماتهم وحاجاتهم الضرورية كما يربك سير عمل المشاريع التنموية وربما يفشل معظمها بسبب تأخر صرف التخصيصات. فعامل الوقت الذي يقوم عليه نظام الكون ويعامل بقدسية والتزام من لدن الشعوب الحية والحكومات الحريصة على بناء مستقبل اوطانها ومصير اجيالها والذي تصرفه هدرا ويضيعه البرلمانيون والمسؤولون بين نقاشات عقيمة وسجالات مجدبة وشجار وخلاف وتبادل القاء التهم وغياب عن حضور الجلسات وتأجيل بعد تأجيل، هذا الوقت المهدور اضاع على العراق فرصا لا تعوض خاصة وهو يخرج من احلك مرحلة دكتاتورية مقيتة ويتعرض لاعتى هجمة ارهابية، والفقد العراقيين الكثير مما كانوا يتمنونه ويصبون اليه ولفرهم عن ركب الانسانية بعد ان ابعدتهم حقب الدكتاتورية وحروبها عن التقدم بعد الطفرات العلمية التي حققتها شعوب العالم خلال السنين الاربعين الماضية.

التصويت على الميزانية العامة هذا العام يأتي في ختام الدورة البرلمانية وعلى مشارف انتخابات نيابية ودورة جديدة، وهذا مايزيد الامر خطورة، فكثرة التأجيلات قد تؤدي الى ترحيل الميزانية الى البرلمان القادم ما يعني توقيف وتجميد الاعمال والانشطة والمشاريع مدة ستة اشهر على اقل تقدير!. ولا نتصور ان حركة او مسؤولا عراقيا تهمه مصلحة وطنه وقضية شعبه يرضى بذلك او يتحمل مسؤوليته ومع كل قانون يصدر في الوقت الضائع وما يشتجر عليه من خلاف واعتراض وما يثيره من لغط ويؤخره من عمل ترتفع اصواتنا قبل اقلامنا:

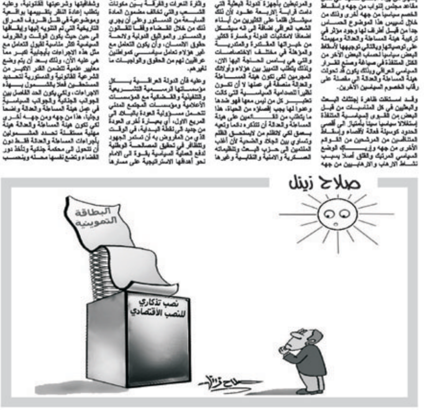اين كنتم ايها المشرعون، وايها المفكرون والمقترحون؟ لتكن لكم فيما حصل عبرة واعتبار فقد مررت اكثر القرارات والتشريعات محملة بالنواقص والاخطاء نتيجة عدم الدراسة الكافية لها وحساب تداعيات بعض فقراتها في المستقبل المنظور والبعيد والامثلة على ذلك كثيرة، مررت على طريقة التوافقات وارضاء لهذا الطرف او ذاك. لكن الذي حصل ويحصل هو تكرار اخطاء مقصودة ومبيتة، ووقوع متعمد في المحظور. فالمعروف ان العاقل او المؤمن لايلدغ من جحر مرتين، ومن تكررت اخطاؤه قل عتابه، ومن كثر اعتذاره قل اعتباره، ومن قل اعتباره تساوى ليله ونهاره.